

القروض المجمعفة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000 - 2013)

هاني عماد صلاح*

جمعة محمود عباد

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المجمعفة على ربحية البنوك والقروض المتعثرة في المصارف التجارية الأردنية، وكما هدفت هذه الدراسة لبيان العقبات التي تواجه البنوك والمقترضين. وتكون عينة الدراسة 25% من المصارف التجارية الأردنية متمثلة في البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان، والبنك الأردني الكويتي من أصل 16 مؤسسة مصرفية. وتوصلت الدراسة أن القروض المجمعفة تعتبر مصدراً تمويلياً كبيراً وخاصة للمشاريع الخاصة. إن القروض المجمعفة والأرباح والقروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية جاءت غير ساكنة كالمتغيرات، مما أظهرت أنها متغيرات متكاملة بالدرجة الأولى وأن العلاقة بينهما علاقة متوازنة طويلة الأجل. وهناك أثر للقروض المجمعفة على كل من: أرباح المصارف التجارية، والقروض المتعثرة.

إن القروض المجمعفة كمتغير مستقل له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع لأرباح المصارف التجارية، وهذه دلالة على أن القروض المجمعفة لها اعتبار كبير لدى البنوك التجارية لما لها من دور فعال في رفع مستوى الأرباح في المصارف التجارية الأردنية.

كما اقترحت الدراسة أن الواقع الاقتصادي الأردني بقطاعاته وشركاته المختلفة بأن تنمية سوق القروض المجمعفة في الأردن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي يمكن أن يعزز مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والمشاريع الصناعية وشركات القطاع العام الخاسرة.

الكلمات الدالة: قروض مجمعفة، مصارف تجارية، قروض متعثرة، ربحية البنوك، الأردن.

* قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2016/7/17م.

تاريخ تقديم البحث: 2015/11/15م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017م.

Consolidated Loans and their Impact on Jordanian Commercial Banks' Profits (2000-2013)

Hani Emad Salah

Juma Mahmoud Abbad

Abstract

This study aimed to identify the impact of the consolidated loans on the profitability of banks' non-performing loans in the Jordanian commercial banks, it also aimed to demonstrate the obstacles faced by banks and borrowers. The study sample consisted of 25% of the commercial banks of Jordan represented by the Arab Bank, Cairo Amman Bank, Jordan Kuwait Bank; out of 16 banking institutions. The purpose of this study sample mentioned to provide the necessary information for the study found that the pooled loans are considered large funding source, especially for special projects. The syndicated loan and the profit and non-performing loans Jordanian commercial banks came as static variables, which showed it integrated variables of the first degree and that the relationship between the two long-term balanced relationship. There is a trace of the loans pooled on each of Commercial banks' profits, and non-performing loans.

And that the loans bundled independent him with a statistically significant effect on the dependent variable Commercial banks' profits, and the indication that the loans bundled her big consideration with commercial banks of their active role in raising the profits of commercial banks in the Jordanian level.

The study also GET fact that the Jordanian economy and its various acknowledge that syndicated loan market development in Jordan under the control and supervision of the Central Bank could enhance the participation of the banking sector in financing the country's infrastructure and industrial projects and public sector companies loss-making projects.

Keywords: Consolidated Loans, Commercial Banks, Jordan.

المقدمة:

تلعب البنوك في العصر الحديث دوراً أساسياً في تنمية وتمويل الاقتصاد بقطاعاته المتنوعة، وذلك من خلال الوظائف والعمليات التي تقوم بها والتي من أهمها العمل وسيطاً بين المستثمرين والمدخرين. ويعتبر الائتمان من أهم الأنشطة المصرفية، لأنه يعتبر من أهم مقومات النشاط الاقتصادي. وإن من أهم مؤشرات كفاءة البنك بشكل عام هي قدرته على توظيف الأموال المتوفرة لديه في نطاق الائتمان وأوجه التوظيف الأخرى بشكل كفؤ مع مراعاة نوعية وجودة الائتمان.

وعلى الرغم من توسع أعمال البنوك وتنوع ما تقدمه من منتجات مصرفية (خدمات) إلا أن الوظيفة الائتمانية المتمثلة في منح القروض لا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن أساسيات عمل البنوك فمن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يجسد الدور الرئيسي الذي تأسس عليه بنيان العمل المصرفي منذ زمن بعيد والمتمثل بدور البنك وسيطاً مالياً بين المدخرين (كأصحاب رؤوس الأموال)، وبين المستثمرين (كمضاربين لهذه الأموال) وهذا ما يجعل عوائد النشاط الائتماني تشكل النسبة الرئيسية من مجموع ما يحصل عليه المصرف من إيرادات أنشطته الأخرى (Abdulmutallab, 2005)

وفي سياق سعي البنوك لتحجيم مخاطر الائتمان ظهر أسلوب منح القروض المجمع (قروض التجمع البنكي) كأحد الأدوات الائتمانية لتلبية الحاجات التمويلية للمقترضين وعلى وجه الخصوص الاحتياجات التمويلية ذات الحجم الكبير وتوزيع مخاطرها العالية بذات الوقت (Faure, 2013).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في التعرف على القروض المجمع مفهومها وأهميتها وأثرها على أرباح البنوك التجارية الأردنية من جهة أخرى على المخاطر المتمثلة بالقروض المتعثرة.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

إن رؤية البنوك في الدور الذي تلعبه القروض المجمع في زيادة التنمية والاستثمار في أي دولة وهو الأساس في بناء قاعدة معرفية حول أثر القروض المجمع (قروض التجمع البنكي) وتأثير هذا النوع من القروض على أرباح ومخاطر البنوك التجارية الأردنية (لا سيما تلك المتمثلة بالقروض المتعثرة)، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

أولاً- هل يوجد أثر للقروض المجمع على ربحية البنوك التجارية الأردنية؟

القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

ثانياً- هل يوجد أثر للقروض المجمعّة على مخاطر البنوك التجارية الأردنية (المتعلّقة بالقروض المتعثّرة)؟

أهمية الدراسة:

تتحدّد أهمية القروض المجمعّة بسبب زيادة استخدامها في السنوات الأخيرة نتيجة النمو الكبير في حجم المشروعات المحليّة والدوليّة وحاجتها إلى تمويل ضخم، وكذلك كبر حجم المخاطر الملقاة على عاتق البنك الواحد والتي لا يستطيع أن يتحملها بمفرده في هذه الحالة. ومن هنا تتبّع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، يمكن تجسيدها من خلال التالي:

أولاً: قلة الدراسات باللّغة العربيّة (حسب علم الباحثين) التي تناولت موضوع القروض المجمعّة (قروض التجمع البنكي) بشكل رئيسي، ويرجع ذلك لحدّاثه العهد بتجربة القروض المجمعّة على صعيد الاقتصاد العربيّ عامّة والاقتصاد الأردنيّ خاصّة.

ثانياً: معرفة أهمية قروض التجمع البنكي ودورها وتأثيرها على أرباح المصارف التجارية الأردنيّة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسيّة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للقروض المجمعّة على أرباح المصارف التجارية الأردنيّة.

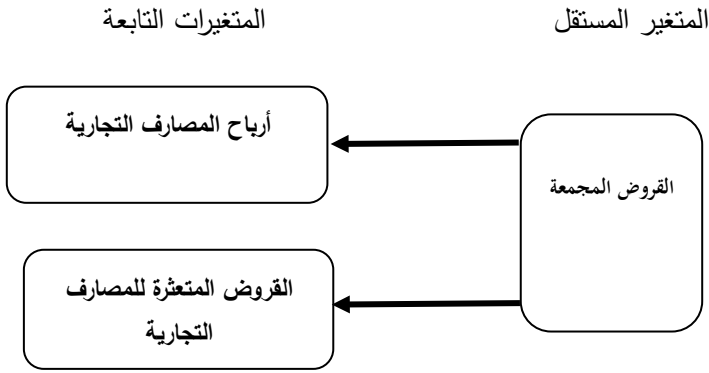
الفرضية الرئيسيّة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للقروض المجمعّة على القروض المتعثّرة للمصارف التجارية الأردنيّة.

نموذج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم بناء الشكل الذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة على النحو

التالي:

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



التعريفات الإجرائية:

القروض المجمعة (قروض التجمع البنكي): هي قروض كبيرة القيمة نسبياً تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة بين مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية المقرضة، وذلك إما لوجود قيود تسليفية على المصرف أو لتوزيع المخاطر (Aqil,2012).

ربحية المصارف (أرباح البنوك): مقدار الزيادة في صافي موجودات المصرف الناتج عن حياة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ما عدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية (Alqura, & Ali,2009).

القروض المتعثرة أو غير العاملة: القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة (Jahmani, 2001).

المبحث الأول: البنوك التجارية

تعمل البنوك على تطوير وتوسيع أعمالها وخدماتها باستمرار. وان هذه الدراسة التطبيقية ستشمل تفاصيل النشاط المصرفي الإقراضي (ما يخص القروض المجمعّة)، على أن يسبق ذلك دراسة واستعراض الجوانب الإدارية والقانونية والاقتصادية المختلفة ذات العلاقة.

دور البنوك المقرضة في القروض المشتركة:

تنقسم البنوك المشاركة في القروض إلى عدة فئات:

1- المصرف الرائد (المدير الأول) Lead Manager.

2- المدير Manager.

3- المدير المشارك Co – Manager.

4- المشاركون العاديون Participants.

5- الوكيل Agent Bank.

تتم عملية الإعلان عن الهياكل التنظيمية والقانونية للبنوك المشتركة في الصحف اليومية والمالية (Ferreira & Matos, 2012).

المبحث الثاني: القروض المجمعّة (قروض التجمع البنكي، أو القروض المشتركة) المفهوم والإجراءات والنشأة والطبيعة:

يُعتبر القرض المجمع (أو قرض التجمع البنكي أو القرض المشترك) من الأدوات الأساسية في تمويل الدول أو المؤسسات أو في حالات قليلة الأفراد الذين يسعون للقيام بمشاريع ضخمة. وهو من حيث المفهوم يعني: "قيام أكثر من مؤسسة مالية بتقديم مبلغ مالي كبير الحجم لجهة ما بناءً على تعاقد أو اتفاق ملزم بقانون ويتفق عليه الطرفان. ينص هذا التعاقد على الشروط المرتبطة بالحصول على القرض وتسديده". وقد تم تعريف قروض التجمع البنكي على أنها: "قروض كبيرة القيمة نسبياً تنظم لصالح مقترض معين. بمشاركة مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية المقرضة، وذلك إما لوجود قيود تسليفية على المصرف أو لتوزيع المخاطر" (Aqil, 2012)، كما تم تعريفها على أنها

"قروض تم تقديمها من أكثر من بنك شكلوا معاً تجمّعاً بنكياً حيث يكون أحدها قائداً أو ريادياً من حيث البدء بالقرض وإدارته بالتنسيق مع البنوك الأخرى المشكّلة للتجمع البنك المقرض (Iannotta, 2006).

ويسمى ذلك البنك الذي يتولى التفاوض على طلب القرض بالبنك الريادي (Lead Bank) أو (Book Runner). حيث يقوم ذلك البنك بعدة مهام أهمها تنسيق عملية الاكتتاب (إعداد مذكرة المعلومات، ودعوة البنوك للانضمام إلى التجمع البنكي، وتنسيق عملية وضع اتفاقية القرض، ومتابعة المقترض، الخ). البنوك لديها عدة دوافع لكونها مهتمة في القروض المشتركة (أو المجمعّة)، فهي طريقة فعالة للحد من المخاطرة حيث يتم تقسيم مبلغ القرض بشكل متفق عليه بين البنوك المشكّلة للتجمع البنكي، كما أن القروض المشتركة (لضخامتها وفترة تسديدها) تنتج رسوم مستحقة على المقترض، مما يساعد على تنوع الدخل المصرفي التقليدي على أساس هامشي الفائدة، علاوة على ذلك فالبنوك المشاركة في التجمع البنكي (الإقراض) تحصل على الفرص (في ظل القدرة المادية ومجال عملها أو تخصصها أو المنطقة الجغرافية). وأخيراً فإن البنوك المشاركة في التجمع البنكي تكتسب سمعة أفضل عندما ترتبط ببنوك قوية عند مشاركتها لها في تقديم قرض التجمع البنكي (Syndicated Banks Loan) كما أنها تستفيد من خبرات بعضها البعض في تقييم طلب المقترض وفي آليات متابعة أعماله المرتبطة بذلك القرض (Aqil, 2012).

أهمية قروض التجمع البنكي:

تتبع أهمية القروض المشتركة، من تعدد المزايا التي تمتع بها والتي تعمّ جميع الأطراف المشاركة فيها، مما يعزز اتجاه بحثنا نحو اعتمادها كأداة تمويلية وأسلوب لإدارة المخاطر، طالما أن الهدف الرئيسي منها هو توزيع المخاطر المحتملة للتمويل، وأيضاً تعزز اتجاهنا نحو ضرورة تطوير سوقها في الأردن بما يخدم التنمية الاقتصادية التي يعد تطور القطاع المصرفي ونموه أحد الدروب المؤدية إليها حتماً (Abdullah & Sabah, 2001).

هذه الأهمية يمكن تحديدها بالنقاط التالية (Abdullah & Sabah, 2001):

1. تنوع مصادر الإقراض: فالقروض المشتركة تمنح للمقترض علاقات مصرفية جديدة مع البنوك المشاركة كافة بدلاً من الاعتماد على الإقراض التقليدي.

القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجاريّة الأردنيّة (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

2. الدعاية الماليّة: حيث تعتبر وسيلة ممتازة للمقترض للحصول على إعلان مناسب لأن ارتباط اسمه بمجموعة من البنوك القويّة يعزز مكانته في الأسواق الماليّة، كما أنّها توفر نفس الميزة لبقية البنوك المشاركة في الاتفاق.
3. القيمة والكلفة: فهي تمكّن المقترض من الحصول على مبالغ كبيرة ضمن اتفاقية قرض واحد مما يخفض من تكلفة الاقتراض.
4. توفير الجهد والوقت: من حيث أنّ المقترض يقصر تعامله على بنك واحد فيما يتعلق بمتابعته لأمر القرض المتعلقة بالسداد والفوائد وهو البنك الوكيل.
كما أنّه يتفاوض بشأن الاتفاق مع جهة واحدة فقط.

المبحث الثالث: نشأة وتطور قروض التجمع البنكي:

فكرة القروض المجمعّة قديمة، تعود في أصلها إلى الأسواق التجاريّة التي كانت تقام في مدينتي (Antwerp) و (Lyons) (Aqil,2012)، عندما كان مجموعة من المقرضين يقدمون التمويل اللازم لعملية واحدة تفوق قدرة الممول الواحد، ومع الأيام تطورت هذه الفكرة حتى أصبحت فناً متقدماً ونمت من حيث الحجم والأهمية لتصل إلى مستوى يجعل منها وسيلة هامة من وسائل التمويل في المجالين الدولي والمحلي، إذ أنّها كانت الأداة التي تمكّنت بواسطتها الكثير من الحكومات ومؤسساتها والمشاريع الخاصّة من الحصول على جزء هام من احتياجاتها التمويلية ذات الحجم الكبير (Taylor, 2009).

ويمكن أن نعزو تطور سوق هذا النوع من القروض بشكل رئيسي إلى تطور سوق الدولار الأوروبي، الأمر الذي ساهم كثيراً في تطور فكرة القروض المجمعّة، حيث أوضحت العديد من الدراسات أنّه في منطقة اليورو بالذات تطور سوق القروض المجمعّة تطوراً سريعاً وخاصّة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهي اليوم تشكل ثلث ما تحصل عليه الشركات الأوروبيّة من تسليفات. وأوضحت الدراسات أنّ القروض المجمعّة بالإضافة لسندات الشركات هي المصدر المفضل من قبل إدارات هذه الشركات لتغطية احتياجاتها التمويلية الكبيرة وذلك لأنّها ومن خلال القروض المجمعّة تستطيع الحصول على كميات كبيرة من الأموال وبآجال استحقاق طويلة أو متوسطة، عدا عن إمكانية توزيع المخاطر التي يوفرها هذا النوع من القروض، إلا أنّه بالإضافة لعامل التطور هذا، كان هناك

مجموعة من العوامل التي ساعدت على تطوير الفكرة وأضفت عليها المزيد من الأهمية نذكر منها (Gdanez,2004):

1. حاجة الحكومات والشركات إلى وجود مصادر تمويل قادرة على سد حاجاتها التمويلية مهما كانت كبيرة ومتغيرة.
2. الزيادة الكبيرة في قيمة القروض الطويلة الأجل.
3. توزيع مخاطر القروض الكبيرة وتجاوب البنوك السريع في تلبية احتياجات المقترضين.
4. ارتفاع معدل العائد على الاستثمار نتيجة العملات المتنوعة التي تستوفى على هذه القروض.
5. الإعلام والدعاية التي تجنيها البنوك المشاركة في اتفاق القروض.

والمنتبع لسوق القروض المشتركة يجد أنها تطورت على مر سنوات عديدة وممرت خلال تطورها بمراحل عديدة، إلا أننا يمكن أن نجزم بأن البداية القوية لهذه القروض كانت منذ عام 1990 ومازالت في نمو قوي حتى الآن، حيث بات هذا النوع من التسليف مسؤولاً عن حوالي ثلث التمويلات الدولية للشركات، بما في ذلك التمويل عن طريق السندات أو الأوراق التجارية أو إصدار أسهم جديدة (Gdanez, 2004).

القروض المتعثرة والمستحقة للمصارف المقرضة:

تم تناول مفهوم القروض المتعثرة (أو غير العاملة) في العديد من الأدبيات وخاصة الأجنبية منها. حيث تم وضع مفهوم لها من قبل WU et al. على أنها: هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وإنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (Wu, Chang, Suardi, & Chang, 2013).

القروض المتعثرة:

أكد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في شهر مايو 2004 (تم رصده من خلال نشرة الفلق الإخبارية على الإنترنت)، على أن القروض المتعثرة لدى البنوك المرخصة في المملكة

القروض المجمعة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

وفروعها في الخارج تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2006 في حين استمرت مستويات الربحية أيضا في التحسن. ويكشف تقرير الصندوق عن أن حجم القروض غير العاملة لدى البنوك الأردنية "القروض المتعثرة" بلغت مليار و34 مليون دينار بنهاية عام 2011. وخلال العام الماضي تراجعت القروض المتعثرة لدى البنوك بنسبة 19% حيث سبق وأن سجلت في العام 2013 مستوى 1.3 مليار دينار. وتشكل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي قروض البنوك 5.6%.

مفهوم القروض المتعثرة:

تم تعريف القروض المتعثرة على أنها: "القروض التي لا يقوم المقرض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقرض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة" (Jahmani, 2001).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء استعراضاً للدراسات السابقة العربية والإنجليزية ذات الصلة، وقد تم ترتيب الدراسات تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

دراسة (Alzamil, 2005) أثار برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية الأردنية للفترة (1995-2004). هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل درجة تأثير برامج ضمان القروض وبرامج ضمان ائتمان الصادرات التي تنفذها الشركة الأردنية لضمان القروض، وكذلك قياس اثر سعر الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على حجم الائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتم قياس ذلك من خلال بناء نموذج رياضي يعتمد على البيانات المنشورة والمتعلقة بحجم الائتمان للبنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة، والبرامج التي قدمتها الشركة خلال الفترة (1995-2004م) باستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)، وكذلك تم التحليل باستخدام نسب ومعدلات نمو برامج الشركة الأردنية لضمان القروض مقارنة مع نسب ومعدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين المتغيرات المستقلة (التمثل ببرامج الشركة الأردنية لضمان القروض والمقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية وقروض الأفراد وائتمان الصادرات) وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأردنية، وعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند المستوى معنوية (5%) لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية) وحجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأردنية.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان أهمها: ضرورة وضع منهجيات من قبل البنوك التجارية الأردنية للوصول إلى المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الأخرى، وحث البنوك على زيادة السقف المخصصة لها واستغلال هذه السقف، وضرورة تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وخاصة المضمونة من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، وأن تقوم الشركة بالاتصال مع المستفيدين من خدماتها من خلال عقد الدورات التدريبية والزيارات الميدانية وبالتالي نشر ثقافة الشركة في المجتمع الأردني، بالإضافة إلى عدد من التوصيات الأخرى.

دراسة (Zaida,2006) : للتسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة تعثر "التسهيلات الائتمانية" التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين 2000 إلى 2005 بشكل عام وتم الاستنتاج؛ بأن هناك العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، والتي بدأ تفاقمها مع بداية انتفاضة الأقصى. وقد تم التعرف على حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال عرض كشف الديون المصنفة من العام 2011 حتى 2005 وكان من الواضح أن هناك ديوناً متعثرة بدون شك لدى كل البنوك، تفاوتت ما بين البنوك الوطنية والوافدة، وذلك اعتماداً على المخصصات الخاضعة لهذه الديون وكبر حجمها. وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان للدراسة. وقد تم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها:- الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى،

القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجاريّة الأردنيّة (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعه. أوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين في السنوات (2000-2003) من أكثر السنوات تعثراً في المصارف. أما بالنسبة لأهم التوصيات فقد كانت متمثلة: ضرورة تبني المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (Arbid, 2007).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005، اعتماداً على البيانات المالية لتلك الفترة، ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف لمعالجة تلك القروض.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقاً للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر. وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطويرها وتفعيلها لاتخاذ قرار إقراض مناسب ومن أهم هذه التوصيات الاعتناء بشكل أكبر في عملية دراسة جدوى المشاريع المقدمة من قبل المقترضين المحتملين قبل تقديم القروض لهم ومتابعة سير أعمالهم مالياً بعد منحهم تلك القروض، وأخيراً إعادة جدولة القروض المتعثرة عند حدوثها واحتساب نسبة من الدفعات (ومنذ بداية التسديد) باتجاه المبلغ الأصلي للقروض.

دراسة (Riyashi,2007): مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الأردن من حيث: أشكال القروض، وطبيعة تلك المشاريع، والمشكلات التي تواجهها.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد الذين استفادوا من القروض الممنوحة من جهات مختلفة خلال الفترة الواقعة بين عام (2000 - 2005) والبالغ عددهم (10883) مستفيداً ومستفيدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة تكونت بصورتها النهائية من (49) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي: مجال الإعداد للمشاريع، ومجال التوسع في المشاريع وتطويره، والمجال الاقتصادي، والمجال النفسي والاجتماعي.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إن القروض ذات فعالية كبيرة في تطوير المشاريع الصغيرة في الأردن، حيث جاءت جميع المجالات بدرجة كبيرة، أما بالنسبة لوظيفة المستفيد في المشروع فقد تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على جميع مجالات الدراسة ما عدا المجال النفسي والاجتماعي فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي وظيفة المستفيد في المشروع (بلا عمل) من جهة ومتوسط تقديرات ذوي وظيفة المستفيد من المشروع (متقاعد قطاع عام، متقاعد قطاع خاص) من جهة ثانية ولصالح تقديرات ذوي وظيفة المستفيد من المشروع (بلا عمل). كما أظهرت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على جميع مجالات الدراسة وعلى الأداة ككل يعزى إلى متغير الجنس. وكما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى إلى متغير طبيعة المشروع على المجال الاقتصادي وذلك لصالح طبيعة المشروع (زراعي، تجاري، صناعي بسيط). كذلك أشارت النتائج عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على جميع مجالات الدراسة وعلى الأداة ككل يعزى لمتغير اجل القروض.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: العمل على أن تكون شروط القرض ميسرة ومناسبة وسهلة حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المستفيد. دراسة مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية وكأسلوب لتوزيع المخاطر (Badran, 2010).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم قرض التجمع البنكي كأحد الأدوات التي تستخدمها البنوك في ممارسة وظائفها الائتمانية من جهة ولتوفير الاحتياجات المالية العملاء تلك البنوك من جهة أخرى، كما هدفت الدراسة إلى بيان مدى كفاية هذا النوع من القروض (قرض التجمع البنكي) كأسلوب لتوزيع المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح التمويلات الكبيرة، والتعرف على مدى القدرة على توظيف هذه الكفاية في توزيع تلك المخاطر، كميزة لتبرير تعزيز ودعم استخدام البنوك لهذه الأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وأخيراً فقد كان من أهداف هذه الدراسة التركيز على الفوائد التي يمكن

القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

جنبها لهذا النوع من القروض وبدعم من الجهات الرسمية المالية في سوريا في توظيف السيولة الزائدة في القطاع المصرفي باتجاه تمويل المشاريع الإنمائية وخاصة في مجال تطوير البنية التحتية للدولة (الجمهورية العربية السورية). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن تنمية سوق القروض المجمعّة في سورية تحت رقابة وإشراف البنك المركزي يمكن أن يعزز مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والمشاريع الصناعية وشركات القطاع العام الخاسرة (Badran, 2010).

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

Lee & Mullineaux (2001), "The Size and Composition of Commercial Lending Syndicate".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل التي تؤثر على القرض المشترك من حيث الحجم والتركيب حيث بينت أنه يكون القرض صغير الحجم ومركز بعدد محدود من المصارف المشاركة عندما تكون المعلومات المتوفرة عن المقترض قليلة أو مخاطر الائتمان لهذا القرض مرتفعة نسبياً في حين أن المشاركة تكون منتشرة وواسعة عندما يكون المصرف المنظم للقرض جيد السمعة ويمنع المشاركين في القرض بإعادة بيع نصيبهم من القرض. وقد بينت الدراسة أن حجم القروض المشتركة قد زاد بشكل عام خاصة بعد اعتبارها وسيلة هامة من أجل تأمين التمويل اللازم للشركات والمشاريع، كما أظهرت الدراسة أن بنيت المشاركة تكون أخذت بعين الاعتبار احتمال وقوع المقترض بعجز مالي مما يستدعي قبول جميع المشاركين بالقرض تعديل شروطه في حالات يحددها عقد المشاركة في القرض.

"Loan Syndication Structure, Loan Pricing, Covenants – and Banking Risk"
(Vu, 2006)

هدفت الدراسة إلى تحليل بنية القروض المشتركة الأمريكية فيما يتعلق بشروط عقد القرض المختلفة ومخاطر البنوك من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية ضمن القرض المشترك (حجم القرض، كثافة المشاركة، مساهمة المصرف الرئيسي ضمن القرض) اختبرت الدراسة كيف تتعكس القيم المختلفة لبنية القرض المشترك على تسعير هذا القرض بالنسبة لكل من الجزء المسحوب وغير المسحوب من القرض والهدف الرئيسي من هذه الدراسة بيان مدى الاستقلالية المحتملة بين بنية

القرض المشترك وشروط العقد غير السعرية، تقوم هذه الدراسة بفحص العلاقة بين بنية القرض المشترك وتأثيرات غير المقترض. وقد توصلت الدراسة من خلال التركيز على الأبعاد المذكورة لعدة نتائج أهمها:

(أ) أن قرض التجمع البنكي له فوائد واضحة بتقليل المخاطر وتوفير مبالغ عالية للمستفيدين (المقترضين).

(ب) أن من المحددات الرئيسة لتقديم القرض وشروطه التعاقدية وحجمه عدد وحجم المقترضين ومخاطر المقترضين سواء المباشرة أو غيرها.

"Why Larger Lenders Obtain Higher Return: Evidence from Sovereign Syndicated Loans(Hallak & Schure,2008).

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوائد التي تجنيها المؤسسات المالية عند تقديمها للقروض الضخمة والتي يتم توفيرها بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى معززة بالحصول على مبالغ تأمينية لحمايتها من مخاطرة تحوّل تلك القروض أو جزء منها إلى ديون متعثرة. وقد بحثت الدراسة أيضاً بالفرضية المعروفة باسم "فرضية هيكلية التجمع البنكي The Syndicate Structure Hypothesis"، والتي تربط المعدل الأعلى للسداد ودفع الفوائد من المقترضين عندما يتم جمع قروضهم الصغيرة بقرض واحد كبير. حيث وضّح الباحثان أن القائمون على القرض المجمع يسعون لتقسيم دفعات السداد بشكل يقلل من خطورة عدم تمكن المقترض من السداد.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

(أ) أن نسبة العائد على الاستثمار التي يجنيها المقرضون نتيجة لإقراضهم مبالغاً مالية كبيرة تكون أعلى من تلك التي يجنيها المقرضون للمبالغ الصغيرة.

(ب) أن ارتباط نسبة العائد على الاستثمار بحجم المخاطرة هو ارتباط وثيق وخصوصاً فيما يتعلق بالقدرة على سداد القرض.

(ج) ترتفع نسبة العائد على القرض بالتكاليف التأمينية التي يخضعها المقرض للمقترض والتي هي بالأساس تغطي تكاليف تأمين الجهة المقرضة على القرض من جهة ثالثة (مؤسسات تأمين القروض).

القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجاريّة الأردنيّة (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

Ferreira and Matos (2012), "Universal Banks and Corporate Control: Evidence from the Global Syndicated Loan Market"(Ferreira &Matos, 2012).

هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار التحكم المؤسسي للمؤسسات المالية على المؤسسات المقرضة في سوق القروض المجمعّة إما من حيث العضوية في مجالس إدارتها، أو بالاحتفاظ بأنصبّة (أسهم) فيها. وقد تم من خلال هذه الدراسة التوصل لنتائج عدة، أهمها:

(أ) أن المؤسسات المقرضة تفضل تقديم القروض الضخمة للمؤسسات التي يكون للمقرضين تحكم فيها (بأي من النوعين المذكورين سلفاً من أساليب التحكم).

(ب) أن فوائد وأرباح المؤسسات المقرضة تتأثر بشكل إيجابي بمدى حوكمة تلك المؤسسات على المؤسسات المقرضة.

Accrual Quality and Borrowing Costs in the Syndicated Loans Markets (Wasan, Vijayakumar, & Daniels,2013).

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين التزام المقرضين (جودة الاستحقاق) للقروض الضخمة وتكاليف القروض (رسوم وفوائد القروض) في سوق التعامل بالقروض المجمعّة. ومن خلال استخدام نموذج كبير من القروض المجمعّة، وخصائص البنوك المقرضة والجهات المقرضة، فقد تم التوصل لعدة نتائج أهمها:

(أ) ارتباط جودة سداد القروض بالمعلومات المستقاة عن الجهات المقرضة وعملياتها.

(ب) تأثير التأخر في سداد القروض أو عدم سدادها كلياً على مستقبل الجهات المقرضة من حيث هيكليتها المؤسسية وحرية إجراء تعاملاتها المالية لاحقاً حيث أن هذه الحالات ينتج عنها خسائر تؤد بالنتيجة إلى التشدد في تقديم التسهيلات من جهة المقرضين من ناحية وفي ازدياد حوكمتهم على المؤسسات المتعثرة وتدخّلهم في الجوانب الإدارية لها لكونهم من أهم حاملي المخاطرة عند نجاح أو فشل المؤسسة المقرضة وبالتالي العودة للالتزام بالتسديد من خلال إعادة جدولة قروضهم.

Institutional investment in syndicated loans (Nandy ,2010).⁽¹⁾

حول الاستثمار المؤسسي في القروض المشتركة حيث أشار إلى أن التطورات الأخيرة في سوق القروض المجمعّة ودخول صناديق التحوط وصناديق الأسهم الخاصة، وقد زادت بمقدار ما بين 9 إلى 13% أعلى من القروض المصرفية العادية (مع ثبات العوامل الأخرى). وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه النتيجة تعزى إلى تقليص تكاليف الإنتاج وجمع المعلومات وأصبحت الملاذ الأخير لهذه الشركات من الاقتراض العادي.

Cerntti, Hale, & Minoiur (2014), Financial crises of the composition of cross-border lending (Nandy, 2010).

وفي الورقة المقدمة من صندوق النقد الدولي حول الأزمات المالية والقروض الدولية والتي ميزت فيها بين القروض المشتركة عبر الحدود، بعد أن زادت المخاطر ما بين الأعوام 1995-2012 وخاصة خلال الأزمة المالية، وقد خرجت الدراسة بأهمية القروض المشتركة عبر الحدود وازدياد مبالغها مع بيان خصائص البلد المقرض مثل مستوى التنمية والحجم الاقتصادي وحساب رأس المال والانفتاح على العالم.

منهجية الدراسة:

مقدمة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونها تقيس القروض المجمعّة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية. حيث تم تناول أكثر من حالة لمصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتحليل أعمالها المالية المرتبطة بالإقراض عموماً والإقراض المجمع (المشترك) خصوصاً وارتباط ذلك بأرباح تلك المصارف من جهة والقروض المتعثرة (أو غير العاملة) من جهة أخرى.

وتستخدم الدراسة أيضاً أسلوب التحليلي القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير أثر القروض المجمعّة على أرباح المصارف التجارية الأردنية، ومن ثم تقدير هذا النموذج بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test).

النموذج الاقتصادي:

سيتم تقدير دالة أثر القروض المجمعّة وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$CL = \alpha_0 + \alpha_1 BP_t + \alpha_2 NPL_t \dots (1)$$

حيث تمثل:

CL : معدل نمو القروض المجمعة

BP: معدلات التغير في المتوسطات الحسابية للأرباح المصارف

t NPL: معدلات النمو في القروض المتعثرة

اختبار السلاسل الزمنية:

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t-statistic) و (F-statistic) و (R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً ذات دلالة إحصائية وتؤدي إلى استنتاجات مضللة.

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع (Dickey Fuller-ADF Augmented) الذي يعتمد على تقدير المعادلة التالية (Dickey and Fuller, 1981):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=2}^q \alpha_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث:

Y_t : المتغير المراد اختباره.

t: الزمن.

ε_t : حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين σ^2 .

Δ : معامل الفرق.

α : معاملات.

i: الخطأ المعياري

ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية ($H_0: \rho=1$) بالمقارنة مع الفرضية البديلة ($H_1: \rho < 1$) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) (τ) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon)، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع

رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية أو متكاملة (Integrated) من درجة الصفر؛ $I(0)$ ، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الأردنية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. (البنك العربي، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان، البنك الأهلي، بنك الاتحاد، البنك التجاري الأردني، لمؤسسة العربية المصرفية، البنك العربي الأردني للاستثمار، سيتي بنك، بنك الشرق الأوسط (HSBC)، بنك الاستثمار والتمويل الأردني، البنك الإسلامي الأردني، البنك الأردني الكويتي).

أما عينة الدراسة فتمثل أكثر من 25% من هذه المصارف - أربع مؤسسات مالية من أصل 16 مؤسسة - وهي البنك الأردني الكويتي، بنك الإسكان، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، والتي توافرت عنها المعلومات اللازمة لعمل التحليل.

مصادر جمع المعلومات:

المصادر الثانوية:

تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية للأعوام (2000-2013).

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل ما يلي:

القروض المجمعَة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

- القوائم المالية للبنوك الأردنية (عينة الدراسة) المدرجة في بورصة عمان: حيث تم الاعتماد على القوائم المالية للسنوات (2000-2013).

الأسلوب المستخدم في التحليل:

تم استخدام برمجية (E views) لبيان استقراراً السلاسل الزمنية، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال تطبيق اختبار الانحدار البسيط وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

التحليل والنتائج:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية لبيان العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة حسب المعادلات التي تم ذكرها في السابق، فقد أظهرت نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل القروض المجمعَة وأرباح المصارف التجارية كما في الجدول رقم (1). ويتضح من الجدول أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرَة لقيم (t) سواء باستخدام اختبار ADF أو اختبار P-P أقل من القيم المجدولة (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أبنة بناءً على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فقد تم قبول فرضية عدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها، إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية عدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها. وباختصار، فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة متكاملة من الدرجة (1) مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

جدول (1) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات

Variables	ADF	ADF	P-P	P-P
	Levels		levels	
القروض المجمعة	-1.828	-1.847	-1.707	-1.757
أرباح المصارف التجارية	-3.324	-3.346	-2.672	-2.648
	1 st . Differences		1 st . Differences	
القروض المجمعة	-3.986	-3.957	-5.096	-5.050
أرباح المصارف التجارية	-5.801	-5.746	-5.567	-5.489

تحليل التكامل المشترك:

والآن وبعد أن تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات موضع الدراسة، ثبت أن المتغيرات تتصف بأنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، نتحول بالحديث إلى موضوع التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك، كما سبق الإشارة إلى ذلك، تقوم على أن متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة، فإنه حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية (منفردة) ساكنة، فإن التركيبات الخطية لها يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب أن قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك فإن المتغيرات يمكن أن تعتبر متكاملة تكاملاً مشتركاً. ومن ثم فإن مفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك.

وطبقاً لهذا الاختبار يتم أولاً تقدير معادلة التكامل المشترك بين معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعة وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \epsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

وهذه هي معادلة انحدار التكامل المشترك والتي ترصد العلاقة طويلة المدى بين معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعة وذلك عند تحقيق الشرطين الآتيين:

1. يجب أن يكون المتغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

2. حد الخطأ في المعادلة السابقة (Et) يجب أن يكون ساكناً (Stationary).

وفي خطوة أخرى، يتم بعد ذلك فحص والتأكد من استقرار البواقي (Residuals) المحسوبة في المعادلة السابقة وذلك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF test) وذلك طبقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Ct-1 + \Sigma \beta \Delta Ct-1 + \omega t \dots\dots\dots(3) = \lambda Et \Delta$$

فإذا كانت البواقي ساكنة، فإن هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين Xt و Yt وأن بينهما علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون البواقي في المستوى إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الحرجة. أما في حالة رفض الفرضية الصفرية، فإن هذا يعني سكون البواقي وبالتالي وجود تكامل مشترك وعلاقة مستقرة بين الأجل الطويل بين المتغيرات.

ويتضح من خلال الجدول (2) رفض فرضية العدم وذلك بعد مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) الجدولة (الحرجة)، مما يعني سكون بواقي معادلة التكامل المشترك بين كل من أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعة.

جدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة البواقي معادلة التكامل.

ADF		P-P	
Levels		Levels	
-3.220	-3.350	-2.605	-2.631
1 st . Differences		1 st . Differences	
-5.613	-5.569	-5.502	-5.433

وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعة (هناك علاقة طويلة الأجل بينهما).

تحليل العلاقة السببية:

أما الآن وبعد أن اتضح أن معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعة يتصفان بخاصيتي جذر الوحدة والتكامل المشترك وبالتالي استقرار العلاقة طويلة المدى، فإننا نتحول بالحديث إلى تحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين هذين المتغيرين وذلك في الأجل القصير.

وعندما نتحدث عن العلاقة السببية في عرف الاقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغيير في متغير ما يسبب التغيير في متغير آخر تعد مساهمة (Granger, 1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية. وطبقاً له، فإن التغيير في متغير ما (X_t) يسبب التغيير في متغير آخر (Y_t) بمعنى أن ($X_t \rightarrow Y_t$) وذلك عندما يكون توقع قيم Y_t الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Y_t الماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم. وهذا يشير إلى أن التغييرات في X_t تسبق التغييرات في Y_t .

ومن أجل قياس السببية في الأجل القصير بين معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعمة فقد تم استخدام منهجية سببية جرانجر (Granger's Causality) وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = \sum \alpha_i Y_{t-i} + \sum \beta_j X_{t-j} + U_t$$

$$H_0 : \beta_j = 0 \quad (X \rightarrow Y)$$

$$H_A : \beta_j \neq 0 \quad (X \rightarrow Y)$$

ويوضح الجدول (3) نتائج التقدير لهذا التحليل. ومن الواضح قبول فرضية العدم التي تنفي وجود السببية بين معدل أرباح المصارف التجارية والقروض المجمعمة في الأجل القصير، لكن وجود السببية بينهما في الأجل الطويل.

جدول (3) اختبار العلاقة السببية

فرضية العدم: H_0	إحصائية F	الاحتمالية (Probability)
TOT \overleftarrow{CA}	0.41	0.67
CA \overleftarrow{TOT}	1.17	0.32

اختبار Diagnostic Statistics

وللتعرف على تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو ربحية البنوك التجارية والقروض المتعثرة، وللتعرف على مقدار هذا التأثير من خلال معرفة قيم المعلمات فإن ذلك سيتم باستخدام منهجية ARDL، والتي لها ميزة بأن المعلمات الناتجة عنها تتميز بواقعيتهما، وبغض

النظر عن مستوى أو درجة الاستقرار. إن نتائج الاختبارات الأولية (Diagnostic Statistics) والمعنية بالتأكد من صحة النموذج، أوضحت أن النموذج محدد بصورة جيدة. فقد أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم (4) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر نتائج اختبارات كاي سكوير (X^2 Test) أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية (Correlation Residual Serial)، كما لم يظهر اختبار RESET لرامزي أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى أن اختبار كاي سكوير لم يظهر أية مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي أو Heteroscedasticity.

ويشير اختبار ARDL أن نتيجة CL(-1) والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية، على أن هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، حيث أن إشارة CL(-1) سالبة وقيمتها اقل من الواحد صحيح ومؤكدة عند درجة معنوية 1%، مما يثبت استقراراً في النموذج من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى.

جدول (4) نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL

Variable	coefficient	Std. Error	t-ratio	Probability
BP	0.856	0.27	8.44	0.00
NPL	0.78	0.043	17.9	0.00
CL(-1)	-0.248	-	-3.54	0.0035
R-squared	0.97			
D.W	2.79			
Diagnostic Tests:			F-test	Probability
Serial Correlation			3.03	0.125
RESET			0.678	0.437
Heteroscedasticity			0.322	0.577

إن نتائج ARDL والتي تعتمد خاصية Schwarz Bayesian Criteria (SBC) والمبينة في الجدول رقم (4) توضح بأن المتغير المستقل لها تأثير فعال ومؤكد كما يتضح ذلك من خلال قيم (t-statistics) وتنسجم أيضاً مع النظريات الاقتصادية حيث إن ارتفاع معدل القروض المجمع (CL) بمقدار 1% سوف يؤدي إلى ارتفاع الأرباح المصارف في البنوك الأردنية بمقدار (0.856%).

ولتقدير مستوى ارتفاع أرباح المصارف في البنوك التجارية من خلال القروض المجمع (2013-2000) حيث تم ذلك من خلال المعادلة المقدرة والنتيجة عن استخدام منهية ARDL، حيث بينت النتائج والموضحة في الجدول رقم (5) أن معدل نمو الأرباح في المصارف التجارية الأردنية من خلال معدل القروض المجمع يصل في نهاية الفترة المقدرة (2013) إلى ما نسبته (5.51%).

جدول (5) معدلات النمو أرباح المصارف خلال الفترة (2013-2000) *

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو المتوقع	3.60	3.73	3.81	3.91	4.02	4.13	4.27	4.43	4.59	4.76	4.94	5.12	5.31	5.51

* تم إدخال سنة 2000 لمقارنتها بالسنة الفعلية.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha = 0.05$) للقروض المجمع على أرباح المصارف التجارية الأردنية.

للإجابة على هذا الاختبار تم تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية الأردنية ضمن عينة الدراسة للأعوام (2013-2000) باستخدام برنامج (SPSS 16)، وقيل تطبيق تحليل الانحدار البسيط تم اختبار صلاحية نموذج الدراسة عن طريق تحليل التباين للانحدار حسب الجدول التالي:

القروض المجمعَة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

جدول (6) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

المصدر	درجات الحرية	معامل التحديد R ²	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	(1، 12)	0.43	18.309	4.862	7.529	0.000
الخطأ			7.100	0.139		
الكلية			25.409			

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل

يوضح الجدول (6) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى، ونظراً قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) ودرجات حرية (1، 12)، حيث إن القروض المجمعَة تفسر (43%) من التباين في أرباح المصارف التجارية الأردنية، وهذا يؤكد دور وأثر القروض المجمعَة في أرباح المصارف التجارية الأردنية. وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الرئيسية الأولى.

جدول (7) نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير المتغير المستقل القروض المجمعَة على أرباح المصارف التجارية الأردنية

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
القروض المجمعَة	0.446	0.106	0.446	**3.548	0.001

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل

يشير الجدول (7) إلى أن قيمة t المحسوبة (3.548) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) للقروض المجمعَة على أرباح المصارف التجارية الأردنية. وهذا ما يؤكد مستوى الدلالة المعنوية

(sig) البالغة (0.001) وهي دالة عند مستوى معنوية (5%)، ومما سبق يجب رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha = 0.05$) للقروض المجمعدة على أرباح المصارف التجارية الأردنية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha = 0.05$) للقروض المجمعدة على أرباح المصارف التجارية الأردنية.

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ($\alpha = 0.05$) للقروض المجمعدة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية.

للإجابة على هذا الاختبار تم تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية الأردنية ضمن عينة الدراسة للأعوام (2000-2013) باستخدام برنامج (SPSS 16)، وقيل تطبيق تحليل الانحدار البسيط تم اختبار صلاحية نموذج الدراسة عن طريق تحليل التباين للانحدار حسب الجدول التالي:

جدول (8) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية

النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

مستوى دلالة F	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	معامل التحديد R ²	درجات الحرية	المصدر
0.003	6.618	5.319	16.120	0.31	(12، 1)	الانحدار
		0.026	9.289			الخطأ
			25.409			الكلي

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل

يوضح الجدول (8) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، ونظراً لأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$) ودرجات حرية (12، 1)، حيث إن القروض المجمعدة تفسر (31%) من التباين في القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية، وهذا يؤكد دور وأثر القروض المجمعدة في القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية. وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

القروض المجمعمة وأثرها على أرباح المصارف التجارية الأردنية (2000-2013)

هاني عماد صلاح، جمعه محمود عباد

جدول (9) نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير المتغير المستقل القروض المجمعمة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
القروض المجمعمة	0.381	0.118	0.321	**5.003	0.00

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 أو أقل

يشير الجدول رقم (9) إلى أن قيمة t المحسوبة (5.003) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.01) وهذا يعني بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (α = 0.05) للقروض المجمعمة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية. وهذا ما تؤكدته مستوى الدلالة المعنوية (sig) البالغة (0.00) وهي دالة عند مستوى معنوية (5%)، ومما سبق يجب رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α = 0.05) للقروض المجمعمة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى (α = 0.05) للقروض المجمعمة على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بعد العرض السابق لنتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى:

1. أظهرت الدراسة أن المتغير المستقبل المتمثل بالقروض المجمعمة والمتغيرات التابعة المتمثلة بأرباح المصارف التجارية والقروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية جاءت غير ساكنة أي أنها متكاملة بالدرجة الأولى حسب اختبار (ADF)، أي أن كل المتغيرات متشاركة فيما بينها على المدى الطويل، ويظهر هذا أن أثر القروض المجمعمة على كل من الأرباح والقروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية لا يوجد في مدة قصيرة الأجل بل على المدى الطويل وأن هناك علاقة متوازنة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في هذه الدراسة، وتتفق

- هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Hallak & Schure, 2008) التي توصلت إلى وجود علاقة مرتبطة أي مشتركة بين الأرباح والقروض المجمعمة.
2. أظهرت الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية لديها اهتمام كبير في القروض المجمعمة لأنها تعتبر مصدر تمويلي كبير مما يتناسب مع الاحتياجات المالية المتزايدة للمشاريع الخاصة، وهنا اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Badran, 2010) التي توصلت أن القروض المجمعمة تعتبر أهم مصدر تمويلي للبنوك.
3. توصلت الدراسة أن القروض المجمعمة كمتغير مستقل له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع لأرباح المصارف التجارية، وهذه دلالة على أن القروض المجمعمة لها اعتبار كبير لدى البنوك التجارية ما لها من دور فعال في رفع مستوى الأرباح في المصارف التجارية الأردنية، وتتفق مع كل من (Wasan et al., 2013) ودراسة (Ferrira & Matoes, 2010).
4. أظهرت الدراسة أن القروض المجمعمة لها أثر ذو دلالة إحصائية على القروض المتعثرة للمصارف التجارية الأردنية كمتغير تابع.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1. بالنظر إلى واقع الاقتصاد الأردني بقطاعاته وشركاته المختلفة، وأن نقرّ بأن تنمية سوق القروض المجمعّة في الأردن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي يمكن أن يعزز مشاركة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والمشاريع الصناعيّة وشركات القطاع العام الخاسرة.
2. التأكيد على المصارف التجاريّة الأردنيّة بالاهتمام في القروض المجمعّة كونها أسلوب توزيع المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف عند منح التمويلات الكبيرة وخاصة للقطاع الخاص.
3. العمل على تعزيز ودعم البنوك الأردنيّة التي تستخدم القروض المجمعّة وتعتبرها أداةً للتمويل للمشاريع الاستثمارية من قبل البنك المركزي الأردني.
4. زيادة اهتمام المصارف التجاريّة الأردنيّة بالقروض المجمعّة لما لها من دور في الحد من القروض المتعثرة في هذه المصارف.

References

- Abdullah, A.& Sabah, S.(2001). Training program in treating bad Credit. Palestine Institute for Banking and Financial Studies. Al-Bireh, Palestine.
- Abdulmutallab, Abdel Hamid (2005). Large banks: operations and Administration. 41 (1), 51-106.
- Alqura, D., & Ali, M.(2009). Financial rights with their contemporary applications, and the extent to which it is permissible to treat them - a comparative Fiqhstudy. Submitted to the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.
- Alzamil, N.(2005). The impact of the Jordan loan guarantee program on the volume of credit for Jordanian commercial banks for the period 1995-2004. Unpublished MA, Amman Arab University, Jordan. applied study on the Jordanian banking sector. Journal of Public
- Aqil, M. (2012). Credit and its risk - A theoretical and practical approach. Union of Arab Banks - Research Department.
- Arbid, N.(2007). An Analytical study of non-performing loans in the Syrian industrial
- Badran, L. (2010). The adequacy of syndicated bank loans as a credit instrument and as a risk distribution method. An MA thesis that is not published. University of Damascus, Syria. bank. *Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences*, 23 (2), 277- 312.
- Cerntti, E., Hale, G., & Minoiur, C.(2014). Financial crises of the composition of cross-border lending. IMF Working paper.
- Faure, A.P. (2013). Financial System: An Introduction. Quoin Institute (Pty) Limited.
- Ferreira &Matos (2012). Universal banks and corporate control: Evidence from the global syndicated loan market. Working Paper No. 2038027. Darden School of Business, University of Virginia.
- Gdanecz, B. (2004). The syndicated loan market: Structure, development and implications". BIS Quarterly Review, December, 75-89.
- Hallak, I. & Schure, P. (2008). Why larger lenders obtain higher return: Evidence from sovereign syndicated loans. Department Discussion Papers 0802. Department of Economics, University of Victoria.
- Iannotta, G. (2006). Testing for opaqueness in the European banking industry: Evidence from bond credit ratings. Journal of Financial Services Research. 30. 287–309.

- Jahmani, O.I. (2001). The accuracy of financial ratios in predicting banks' failure: An management. Cairo: University House.
- Nandy, Sh.(2010). Institutional investment in syndicated loans, Federal. www.newyorkfed.org.2conference
- Riyashi, Kh.(2007). The effectiveness of loans in the development of small enterprises in Jordan. An MA thesis that is not published. Amman Arab University, Jordan.
- Taylor, J.B. (2009). The financial crisis and the policy responses: An empirical analysis of what went wrong. National Bureau of Economic Research Working Paper Series. No. 14631.
- Vu, T.(2006). Loan syndication structure –loan pricing – covenants – and banking risk. Department of Accounting and Finance. Monash University, Australia.
- Wasan, S., Vijayakumar, J. & Daniels, K. (2013). Accrual Quality and borrowing costs in the syndicated loans markets. *Journal of Accounting and Finance*,13(6). 45-63.
- Wu, W., Chang, H., Suardi, S. & Chang, Y. (2013). The cascade effect on lending conditions: Evidence from the syndicated loan market. *Journal of Business Finance and Accounting*. 40 (9-10). 1247-1275.
- Zaida, D. (2006). Credit facilities in the Palestinian banking system. An MA thesis that is not published. University of Gaza, Palestine.